

4- التوازن المالي في إطار سيولة / استحقاق

تنص قاعدة التوازن المالي الأدنى (أو قاعدة الحجم) على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت أصولها الثابتة تمول عن طريق مواردها الدائمة، والأصول الجارية تمول عن طريق الخصوم الجارية، ويهدف أن يكون هناك هامش أمان يجب على المؤسسة أن تكون ما يسمى برأس المال العامل وذلك عن طريق زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الخصوم الجارية أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير حجم هذا الهامش تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة وحجمها في السوق.

1-4 رأس المال العامل FR «Fond de Roulement»: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي بتاريخ معين. ويتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

فبهدف أن تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن يجب أن تمول الأصول الثابتة بالموارد المالية الدائمة والأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، ولكن في أحيان كثيرة قد يحدث الاختلاف في المدد بين تاريخ الاستحقاق ومدة سيولة الأصول خصوصا بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال قد تختلف المدة و القيمة الممنوحة للزبائن عن القيمة و المدة التي يمنحها الموردون بسبب الصعوبة في تصريف منتج ما أو عدم قدرة الزبائن على الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد والقيمة المتفق عليها، وهنا ستواجه المؤسسة صعوبة في التسديد لدائبيها، ولتفادي مثل هذه الحالات على المؤسسة أن تخصص جزءا من أموالها الدائمة و الفائضة عن تمويل الأصول الثابتة لتمويل جزء من الأصول المتداولة نظرا لفترة الكبيرة التي تتمتع بها الأموال الدائمة، هذا الجزء من الموال يعبر عنه برأس المال العامل الدائم الصافي. ويكتسي حساب رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للدائنين إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية و قدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها. يتم حساب رأس المال العامل رياضيا وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة. " منظور أعلى الميزانية "

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة " منظور أسفل الميزانية "

يمكن أن يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

- رأس المال العامل معدوم : أي أن المؤسسة غطت أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة دون وجود فائض أو عجز وهي حالة توازن مالي أمثل ونادرة الحدوث.
- رأس المال العامل موجب: يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة ومتوسط الأجل.
- رأس المال العامل سالب: يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد وبشكل كبير على التمويل قصير الأجل.

مثال: تعطى الميزانية المختصرة التالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
1709500	الأموال الدائمة CP	1180000	الأصول الثابتة AI
1574500	الاموال الخاصة	890000	الأصول المتداولة AC
135000	ديون ط م الأجل DLT	620000	المخزونات
360500	الالتزامات المتداولة	80000	القيم غير الجاهزة
		190000	القيم الجاهزة
2070000	المجموع	2070000	المجموع

المطلوب : حساب رأس المال العامل بطريقتين

الحل :

الطريقة الأولى (من أعلى الميزانية)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الاموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$529500 = 1180000 - 1709500 = \text{FRng}$$

الطريقة الثانية (من أسفل الميزانية)

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

$$529500 = 360500 - 890000 = \text{FRng}$$

مثال 2 : لدينا الميزانية المالية المختصرة التالية

الخصوم		الأصول	
المبلغ	اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب
561050	CP أموال خاصة	488950	AI أصول ثابتة
80800	DLT ديون طويلة الأجل	147500	مخزونات
295200	DCT ديون قصيرة	300600	حقوق
937050	مجموع الخصوم	937050	مجموع الأصول

والمطلوب : حساب رأس المال العامل

في هذه الحالة نقوم بحساب رأس المال العامل بالطريقة التالية :

$$\text{FR} = \text{CP} - \text{AI} = 641850 - 488950 = 152900$$

$$\text{FR} = \text{AC} - \text{DCT} = 448100 - 295200 = 152900$$

- أنواع رأس المال العامل: يأخذ رأس المال العامل أنواعا أساسية أهمها:

1. رأس المال العامل الخاص: رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد

تمويل الاستثمارات الثابتة. يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
 رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الأجنبي

2. للأصول الثابتة من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية. يحسب بالعلاقة التالية:
3. رأس المال العامل الإجمالي (الخام): رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يكيف بها نشاط المؤسسة و التي تدور في مدة سنة أو أقل و يشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة. يسمى كذلك بحجم النشاط الاستغلالي، وانه اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات و حقوق، و تسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات و ما يتبعها. ويكتب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة
 رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة
 رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

3. رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): رأس المال العامل الخارجي هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، هنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، وأصبح من الضروري على المؤسسات ان تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة ، و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة
 رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

2.4: احتياجات رأس المال العامل BFR

يعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن المصادر الأخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

إذا احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، أي ذلك الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال (المخزونات)، القيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون السلفات المصرفية.

احتياجات رأس المال العامل BFR = (الأصول المتداولة - خزينة الأصول) - (الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم)

خزين الأصول = القيم الجاهزة (بنك صندوق ح ج ب)
 خزينة الخصوم = التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف)

وتحسب احتياجات رأس المال العامل كذلك وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال

احتياجات الدورة = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحصيل (قيم غير جاهزة)

موارد الدورة = الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) - السلفات المصرفية

ملاحظات: يمكن أن يأخذ الاحتياج في رأس المال الحالات التالية:

- احتياجات رأس المال العامل الموجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد عن مدتها عن السنة وذلك للتغطية احتياجات الدورة، فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.

- احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، تحتاج إلى موارد أخرى وتقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها .

- احتياجات رأس المال العامل معدومة: هذه الحالة تكون عندما تغطي الموارد الدورة احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة.

3.4: الخزينة الصافية Tr «Trésorerie»: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية و هي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة و تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل و احتياجاته ، لذا يمكن أن تأخذ احد الوضعيات التالية:

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ← الخزينة < 0 : في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ← الخزينة > 0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما

تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقتصر من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل ← الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

5: التحليل بواسطة النسب المالية وفق منظور سيولة / استحقاق

النسبة هي حاصل قسمة قياسين و يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كعامل. والنسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة و يتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة و أهداف المحلل المالي.

5-1-1- أنواع النسب المالية: سنحاول تقسيم النسب إلى ستة 06 أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية:

5-1-1-1- نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

أ- نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right) \times 100\%$$

ب- نسبة التمويل الخاص: و تعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، و يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن .

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100\%$$

2.1.5- نسب المديونية : وتظم نسبة الاستقلالية المالية. من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الديون)

أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم أي :

(الأموال الخاصة / مجموع الخصوم).

ما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 و تعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت إن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموعة الديون)

3.1.5: نسب قابلية التسديد :

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4.1.5: نسب السيولة : تظم النسب التالية

أ. نسبة سيولة الأصول : يتم حسابها بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول (الأصول المتداولة / مجموع الأصول). يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.
ب. نسبة السيولة العامة : تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل). تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأس مالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة.

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفككة مع آجال القروض¹. حيث أن :

- إذا كانت (ن،س،ع) أكبر من واحد (ن < 1): فـللمؤسسة قدرة على التسديد.

- إذا كانت (ن،س،ع) مساوية للواحد (ن = 1) فهذا يعني حالة التوازن

- إذا كانت أقل فهذا يستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية النقص

ت. نسبة السيولة الخاصة : تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، و حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون بين 0.3 و 0.5.

ث. نسبة السيولة الحالية : تعطى بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم المتداولة}$$

بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

5.1.5 نسب المردودية " الربحية " : تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المثوية، من بين نسب المردودية نجد :

أ. نسبة المردودية الإجمالية :

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100$$

ب. نسبة المردودية الحالية :

$$\text{نسبة المردودية الحالية} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 158

6.1.5. نسب الدوران " النشاط": تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد:

أ. **معدل دوران المخزون:**

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة الإنتاج المباع} / \text{متوسط المخزون.}$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا و العكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.²

ب. **معدل دوران الحسابات المدينة:**

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الحسابات المدينة.}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات الدائنة}$$

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس.

ت. **معدل دوران الأصول:** توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال استثمار مواردها المالية في

الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة

تستغل $\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$ وكذا في تقييم الملاءة المالية

ث. **مدة دوران الزبائن** = $[90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})] / \text{مبيعات الفصل الأخير.}$

ج. **مدة دوران الموردين** = $[90 \times (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})] / \text{مشتريات الفصل الأخير}$

وفيما يلي جدول يلخص لنا أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي موضحا كيفية حسابها ودلالاتها وقيمها المعيارية:

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 36

² المرجع نفسه، ص 37

الجدول رقم 03: مدلول النسب المالية

النسبة	طريقة الحساب	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية - قيم الاستغلال) خصوم جارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة خصوم جارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية أصولها الجارية.
مهلة دوران الزبائن	الزبائن والحسابات م $360 \times$ المبيعات السنوية TTC	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم
مهلة دوران الموردين	الموردون والحسابات م $360 \times$ المشتريات السنوية TTC	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ديونها
مهلة دوران المخزون	متوسط المخزون $360 \times$ المشتريات السنوية HT	يقيس هذا مؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال فترة التخزين كما تبين سرعة بيع المنتجات
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة $100 \times$ الأصول الثابتة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة . وتحدد مستوى رأس المال العامل
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة $100 \times$ الأصول الثابتة	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	الأموال الخاصة $100 \times$ موارد دائمة	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	الأموال الخاصة $100 \times$ مجموع الخصوم	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة
نسبة القدرة على السداد	ديون ط و م أجل قدرة التمويل الذاتي	تقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة بالسنوات لتسديد ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث